ورقة علمية مقدمة بورشة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمعية الوطنية للانتقالي (3-3)..

تفاصيل استنتاجات وتوصيات مهمة

ما الصعوبات التي تعترض مسيرة التعليم العالي في الجنوب؟

هذه أهمية توظيف الإمكانيات المتاحة بشكل سليم

لماذا رفض الرئيس هادي مبادرة إصلاح جامعة عدن بعد تحرير عدن عام 2015؟

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في ثلاث حلقات ما جاء في الورقة البحثية العلمية المقدمة في ورشة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي لأستاذ الفيزياء بجامعة عدن، وعضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي أ.د.خالد مثنى حبيب، والمعنونة ب«أهمية تطوير البنية التحتية للتعليم الجامعي ودور الإدارة والقيادة الاكاديمية في عملية النهوض بالتعليم الجامعي"..

استنتاجات وتوصيات

إن تركيز هذه الورقة على نقاط الضعف في البنية التحتية والإدارة الأكاديمية للتعليم الجامعي هو بهدف إصلاح الخلل وليس للتشهير، ورغم كل المنغصات المذكورة أعلاه إلا أننا لا ننكر أن هناك جهودا بذلت وإنجازات نفذت لا سيما في إنجاز الجمعية السكنية الأولى لمدرسي وموظفي جامعة عدن والتقدم في الجمعية السكنية الثانية، وكذا التوسع في بناء الكليات والمراكز التعليمية، وتأهيل أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة في الداخل والخارج، ناهيك عن دعم المنظمات الدولية في ترميم المباني وتوفير بعض الأجهزة المختبرية والوسائل التعليمية.

ولو وظفت كل الإمكانيات المتاحة بشكل سليم بحسب الأولويات تحت إدارة رشيدة تلتزم باللوائح والمعايير بكافة أنواعها لكانت النتائج أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

وبالرغم من كل الصعوبات التي تعترض مسيرة التعليم العالي في الجنوب إلا أن العمل يسير، ولو بحدوده الدنيا، ويعود الفضل في ذلك إلى الأكاديميين الشرفاء الذين يؤدون واجباتهم في ظل استقطاع أجزاء من مستحقاتهم المالية وكذلك صمود المعينين إداريا واستمرارهم في العمل دون رواتب لسنين طويلة.

وفيما يتعلق بالمبادرات لإصلاح الخلل في التعليم الجامعي، فالهيئة الأكاديمية الجنوبية وجميع أكاديميي الحراك الجنوبي السلمي بادروا بمحاولات عديدة للتغيير لا سيما في جامعة عدن أكان ذلك على مستوى النقابة أو الإدارة ولكن جميعها باءت بالفشل. وكان آخرها مبادرة إصلاح جامعة عدن بعد تحرير عدن من القوات الشمالية في 2015م عندما تم اقتراح ثلاث شخصيات أكاديمية مشهود لها بالنزاهة والخبرة والمهنية لإدارة مرحلة انتقالية تمتد لسنتين يتم خلالها إصلاح الخلل والتهيئة لانتخاب جميع الهيئات الأكاديمية بدءًا برئيس القسم حتى رئيس الجامعة، ورغم أن هذا التصور تم التوقيع عليه من قبل عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بما فيهم من ذوي الألقاب العلمية الرفيعة إلا أنه قوبل بالرفض من قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي، ليستمر نظام الإدارة الأكاديمية على ما هو عليه بنفس فترة الرئيس صالح بل وأسوأ.

استنتاجات وتوصيات مهمة

وبالاستناد إلى ما ذكر أعلاه فإن التغيير المنشود في إدارة التعليم العالي في الجنوب لا يستطيع منتسبو التعليم العالي بتركيبتهم الحالية القيام به، فالمتاح والممكن هو إحداث تغيير من فوق إلى تحت عبر تغيير الإدارة السياسية ذاتها أو إصلاحها في أسوأ الأحوال، وبالتالي فإننا نؤمل على قيادة المجلس الانتقالي واتفاق الرياض فتح بوابة التغيير التدريجي للإدارة الأكاديمية الجنوبية، لا سيما

ومثل هذا الاتفاق يبعث الأمل في منح حكومة المناصفة بعض الصلاحيات غير المسبوقة التي يمكن استثمارها من قبل المجلس لإصلاح التعليم العالي ككل في الجنوب من خلال الآتي:

استقلالية التعليم الجامعي عن التجاذبات السياسية والحزبية والتأثيرات المناطقية والقبلية.

العمل على بحث إمكانية الاستقلالية المالية والإدارية للجامعات الجنوبية حتى تتمكن من بناء نفسها بعيدا عن المركزية التي أصبحت تشكل مشكلة أكثر منها حلاً.

التراجع عن قرار إلغاء انتخابات عمداء الكليات الذي أصدره الرئيس السابق علي عبد الله صالح والعودة إلى نظام الانتخابات في كل الوظائف القيادية الأكاديمية وفقاً للمعايير المحددة في اللوائح الجامعية.

إعادة النظر في تشكيل قوام مجلس الجامعة بالإبقاء على العمداء واستبعاد رؤوسا المراكز التعليمية ومدراء الإدارات المستحدثة من عضويته مع إعادة الهيكلة الإدارية لهذه المراكز بحسب وظيفتها وتخصصها.

إلغاء الإدارات المستحدثة التي سببت التضخم واستهلاك الميزانية والعودة بالهيكل الإداري إلى عهده السابق قبل عام 94م.

إصدار قرار رئاسي بتأسيس جامعة لحج نظراً للحاجة الماسة لها بعد توفير متطلبات التأسيس من بنية تحتية وكادر تدريسي.

ضرورة الإسراع في توفير البنية التحتية لكلية العلوم من مباني ومختبرات وأي وتجهيزات أخرى لأهميتها ودورها في إنتاج المعرفة لا سيما وتأسيس هذه الكلية يعد أولوية قصوى في كل جامعات العالم.

إصلاح الإدارة الأكاديمية، وإدارة الدراسات العليا وإحداث التناغم بينهما من خلال:

توحيد مناهج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه على حد سواء من خلال ورش نموذجية يشارك بها كل الدكاترة المتخصصين في الجامعة بدون استثناء.

تفعيل كلية الدراسات العليا لضمان توحيد المناهج والبرامج تحت إدارة واحدة وبموجب لائحة الدراسات العليا، وإنهاء العبث الحاصل في تعدد البرامج والمناهج للتخصص الواحد وتبذير الإيرادات المالية في غير مكانها.

إلغاء برامج الدراسات العليا الموجودة في المراكز التعليمية والاكتفاء بالبرامج العامة في الكليات التي تدار من قبل كلية الدراسات العليا.

واحدية المختبرات وجعلها متاحة لجميع طلاب الدراسات الأولية والعليا في جميع الكليات مع تشغيل كل الأجهزة المتوفرة واستقدام فنيين من الشركات المصنعة للتدريب على أي أجهزة يصعب تشغيلها أو إيفاد فنيين محليين إلى الخارج للتدريب على هذه الأجهزة.

تزويد الأقسام العلمية ومختبراتها بالأجهزة والمواد المطلوبة للدراسات الأولية والعليا وتزويدها بالطاقة الكهربائية وشبكة الإنترنت وأجهزة عرض المعلومات، والاهتمام بالفنيين وتأهيلهم ورفع أجورهم إلى مستوى يتوسط بين أجر الموظف وأجر عضو هيئة التدريس.

تفعيل الهيئات الأكاديمية كمجلس الجامعة ومجالس الكليات ومجالس الأقسام ورد اعتبارها والسماح لها بممارسة صلاحياتها بشكل كامل دون وصاية وفي مقدمتها مراقبة الجوانب المالية والتعيينات الأكاديمية والإدارية.

إخضاع الوظائف القيادية الأكاديمية لمعايير مهنية صرفة يأتي في مقدمتها النزاهة والكفاءة والانتماء للوظيفة والتخصص الأكاديمي، وهو ما يستوجب عقد ورشة علمية من قبل أكاديميي المجلس الانتقالي والهيئة الأكاديمية الجنوبية ومن يلتحق بهم من الأكاديميين الجنوبيين بصورة عامة لتقييم أداء الكوادر القيادية الحالية في الجامعة، كلٌ باسمه وصفته، أين أصاب وأين أخفق، ومن ثم رفع مقترح إلى الحكومة بتغيير القيادات التي تستحق التغيير بقيادات جديدة أفضل منها لم يتلوث تاريخها في أي فساد إداري أو مالي أو أكاديمي أو سياسي، وتنطبق عليها جميع المعايير المشروطة للقيادة.

إخضاع الوظائف الأكاديمية للمفاضلة وفقاً للاحتياج والتخصص العلمي، وتحت مسؤولية الأقسام العلمية التي ينبغي أن يرد لها اعتبارها وتعاد صلاحياتها خلال الفترة القادمة.

الالتزام بالتمثيل القيادي المتوازن بين التخصصات العلمية التطبيقية والتخصصات الإنسانية والتربوية بحسب ثقلها من حيث العنصر البشري والبنية التحتية.

إقامة ورش علمية خاصة بتقييم تجربة كليات التربية الريفية والمراكز العلمية والسنة التحضيرية للقبول والتسجيل والتعليم الموازي.

تشكيل لجنة أكاديمية مختصة يتم اختيارها وفقاً لمعايير محددة تقوم بحصر المباني والمساحات التابعة للتعليم الجامعي بالجنوب التي تم تحويلها إلى ملكيات خاصة بعد حرب 94م وتقديم المعالجات إزاءها.

تشكيل لجنة أكاديمية مختصة بمعايير محددة لتشكيل قاعدة بيانات وحصر حقيقي لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة والطلاب في جميع جامعات الجنوب لوضع معالجات للحد من أخطار التغيير الديمغرافي الجاري في الجنوب عبر بوابة التعليم الجامعي.

تشكيل محكمة إدارية خاصة ونيابة خاصة بالتعليم الجامعي لتأمين التقيد باللوائح والنظم الجامعية ومحاسبة كل من يتجاوزها أو يحيد عنها مهما كانت سلطته ومكانته.

إعداد وثيقة تتمخض عن هذه الورشة تحت اسم وثيقة إصلاح التعليم العالي في الجنوب المقدمة من المجلس الانتقالي الجنوبي والتي تحتوي على جميع الأوراق البحثية ليتم تقديمها إلى حكومة المناصفة ونشرها في وسائل الاعلام كتعبير عن موقف المجلس الانتقالي في إصلاح التعليم العالي.